

ذا جلوبالبيست: الفقر المدقع يرتفع وسط ضائقة الديون والفساد



يخلص تقرير نشره موقع مجلة ذا جلوبالبيست إلى أن العلاج الأمثل للأزمات الاقتصادية الطاحنة التي تعاني منها دول عدة، من بينهم مصر، هو اتباع نهج إنساني جديد إزاء محنة الديون يضع النمو الاقتصادي المستدام والشفافية في المقدمة. ويجب أن تنتهي الحقبة التي كان يُنظر فيها إلى برامج التقشف التابعة لصندوق النقد الدولي على أنها الحل، وحيث يجري التفاوض على شروط قروض صندوق النقد الدولي خلف أبواب مغلقة بين البيروقراطيين الدوليين وكبار مساعدي أنظمة الحكام الفاسدين.

نشر موقع جلوبالبيست تقريراً للكاتب فرانك فوجل، المؤسس المشارك لمنظمة الشفافية الدولية، حول ارتفاع معدلات الفقر في كثير من دول العالم والمقاربات الضرورية للتغلب على الأزمات الاقتصادية التي تضرب دولاً عدة من بينهم مصر.

يستهل الكاتب تقريره بالإشارة إلى عدد من الحالات التي تعكس تفاقم الأزمات الاقتصادية في عدد من الدول؛ إذ قُتل تسعة كينيين واعتقلت الشرطة أكثر من 300 في الاحتجاجات الأخيرة على ما يعتبره عديد من الكينيين سياسات اقتصادية حكومية شديدة القسوة. وفي لبنان، وفقاً لصندوق النقد الدولي كلف الانهيار الاقتصادي الذي دام ما يقرب من أربع سنوات العملة المحلية ما يقرب من 98٪ من قيمتها، وشهد انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40٪، ودفع التضخم إلى ثلاثة أرقام واستنزف ثلثي احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية. أما في مصر ووفقاً لعنوان تقرير حديث في ميدل إيست أي، وصلت مصر إلى طريق مسدود في أزمته المالية.. وأمل السيسي الوحيد الآن هو معجزة.

لم يعد الاضطراب الاقتصادي المتصاعد في عديد من البلدان، والذي تبرزه الصعوبات الحادة أمام الحكومات في خدمة ديونها الخارجية الضخمة، مجرد تحدٍ مالي. لكنها والأهم من ذلك تمثل أزمة إنسانية ذات أبعاد متصاعدة.

وقال الكاتب إن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو المساعدات الإنسانية الضخمة ومكافحة الفقر التي يقودها البنك الدولي. لكن يجب أن يكون لها شرط واحد حاسم: يجب مراقبة المساعدة بشكل مستقل من جانب مراقبي المجتمع المدني للحماية من السرقة والفساد.

الخراب الاقتصادي واستجابات صندوق النقد الدولي

وبلغت الكاتب إلى أن عدداً متزايداً من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض يواجهون ضغوطاً اقتصادية ساحقة. من الأرجنتين إلى باكستان إلى زامبيا، ترتفع تكاليف المعيشة، ويتعثر النمو الاقتصادي ويزداد الفقر المدقع. في الوقت نفسه، تجد الحكومات صعوبة مذهلة في إيجاد طرق لدفع الفائدة ورأس المال على ديونها الخارجية الهائلة.

في اللغة البيروقراطية الكلاسيكية، يسميها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي «البلدان المنكوبة بالديون». والحقيقة هي أن الظروف الاقتصادية، والسياسات التي تشعر الحكومات بأنها مجبرة على فرضها، تزيد من الفقر بشكل خطير.

العواقب الإنسانية الوخيمة

وفي تقرير جديد، دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم دعم كبير جديد في مجال المعونة الخارجية لمساعدة البلدان النامية على خدمة الديون الخارجية. ويشير إلى أنه: «خلال 2020-2023، توقعنا أن 165 مليون شخص انزلقوا في براثن الفقر (بدخل أقل من 3.65 دولار في اليوم)».

ويضيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكلفة الافتقار إلى اتخاذ إجراءات لعشرات الاقتصادات التي تواجه حالياً مستويات عالية من خدمة الديون مدمرة. ومدفوعات خدمة الدين تحل محل الاستثمارات في مجالات هامة مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتعوق الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة صدمات الدخل والعمل والفقر.

أسباب الضائقة

وأوضح الكاتب أن جميع البلدان غير المصدرة للنفط تقريباً من الدخل المتوسط والمنخفض تضررت بشدة من خلال مزيج من مشاكل التباطؤ الاقتصادي العالمي وجائحة كوفيد 19 والارتفاع الحاد في أسعار الفائدة العالمية حيث سعت البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا إلى مواجهة التضخم المحلي، وفي كثير من البلدان، زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية تعزى مباشرة إلى الغزو الروسي لأوكرانيا.

قد تصبح هذه المشكلة أكثر حدة، بالنظر إلى الإجراءات الروسية الأخيرة للحد من صادرات الغذاء الأوكرانية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أهدرت حكومات عديدة من البلدان، في بعض الأحيان، دخل النقد الأجنبي، وأدارت تدفقات العملات الأجنبية المقترضة على نحو غير فعال. وهذا يساهم في الفساد.

على سبيل المثال، يُنظر إلى الفساد على نطاق واسع على أنه أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بلداناً مثل سري لانكا وزامبيا ولبنان والأرجنتين إلى التخلف عن سداد مدفوعات ديونها الخارجية.

اتخاذ خيارات سيئة

وأضاف الكاتب أن حقبة أسعار الفائدة العالمية المنخفضة الذي بدأ في أعقاب الأزمة المالية في 09-2008 شجع الكثير من الحكومات على اقتراض الأموال من أسواق الديون الدولية.

كانت فرصة تأمين معدلات أعلى للعائد على استثمارات السندات الأجنبية مغرية للغاية لعدد من المستثمرين الدوليين. وهكذا أصدرت دول مثل زامبيا وألبانيا وأوكرانيا وبيلاروسيا (بمساعدة مصرفيين في لندن ونيويورك وزيورخ) ما يسمى بـ «السندات السيادية».

الصين و «عمليات الإنقاذ» التقنية

في الوقت نفسه، كانت المؤسسات الصينية (المدعومة في الغالب من حكومة الصين) حريصة على الاستثمار في عديد من البلدان النامية وقدمت قروضاً متوسطة الأجل منخفضة الفائدة للحكومات.

الصين اليوم هي أكبر دائن منفرد للكثير من الدول الأفريقية جنوب الصحراء (وكذلك لعديد من البلدان الأخرى). في الوقت الحالي، يتعين على دول عدة إيجاد طرق لسداد مدفوعات الفائدة المنتظمة على ديونها الخارجية، وسداد قروض السندات المستحقة.

وهم مدينون بأموال لمستثمرين دوليين من القطاع الخاص (بما في ذلك في الصين)، للعديد من مؤسسات الإقراض الرسمية الثنائية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وكذلك للمقرضين الرسميين متعددي الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

في اجتماع لوزراء المالية في الهند لمجموعة الـ 20 في الأيام الأخيرة، كانت هناك محاولة لإبداء التفاؤل والإشارة إلى أن الدائنين الرسميين، بما في ذلك الصين، يقتربون من إيجاد مقاربات مشتركة لإعادة هيكلة الديون.

الحقائق الثابتة

ولفت الكاتب إلى أن الحقائق الثابتة هي أن مفاوضات الديون أثبتت أنها صعبة للغاية وطويلة الأمد لدرجة أن البلدان المدينة تواجه بؤساً متزايداً حيث فشل صندوق النقد الدولي في تأمين تخفيف سريع وشامل.

يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن 25 دولة نامية - وهو أعلى رقم منذ أكثر من عقدين - تضطر إلى إنفاق أكثر من 20% من إجمالي إيراداتها الحكومية على خدمة الديون الخارجية. في كينيا، على سبيل المثال، كانت الاحتجاجات العامة استجابة للزيادات الضريبية وتخفيضات دعم الدخل التي فرضتها الحكومة.

في كينيا، على سبيل المثال، كانت الاحتجاجات العامة استجابة للزيادات الضريبية وتخفيضات دعم الدخل التي فرضتها الحكومة.

ذكرت صحيفة شرق إفريقيا مؤخراً أن «كينيا تقع الآن على جبل دين عام يبلغ حوالي 70 مليار دولار أو حوالي 67% من الناتج المحلي الإجمالي - وفقدت تكاليف السداد مع انخفاض الشلن إلى أدنى مستوياته عند حوالي 140 للدولار.»

حلول غير عملية

ونوه الكاتب إلى أنه وفي أوقات أزمات الديون، يتنحى صندوق النقد الدولي عن مهمته بوصفه مقرض الملاذ الأخير للحكومات. وهم يعرضون الأموال لمساعدة الحكومات على تلبية بعض مدفوعات ديونها الخارجية - ولكن بشروط.

تهدف إجراءات التقشف التي يطالب بها صندوق النقد الدولي عادة إلى مساعدة البلاد على تقليل أي عجز في ميزان المدفوعات، وكبح الاقتراض العام وإعادة هيكلة المالية المحلية بحيث يتوفر المزيد من الأموال لتلبية مطالب الدائنين الأجانب.

في سعيه لمساعدة مصر وباكستان على تجنب التخلف عن سداد الديون، وافق صندوق النقد الدولي مؤخراً على قروض إنقاذ. على سبيل المثال، أبلغ صندوق النقد الدولي حكومة مصر أنه يتعين عليها بيع عديد من الشركات التجارية المملوكة للجيش للمستثمرين الأجانب لجمع الأموال الأجنبية.

ولنأخذ مثلاً آخر، الضرائب المرتفعة، التخفيضات في الإنفاق العام (بما في ذلك القيود المفروضة على دعم الطاقة) هي جزء من الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي على باكستان.

نموذج الأرجنتين

وأشار الكاتب إلى أن الأرجنتين تخلت عن سداد ديونها الخارجية في عام 2016 - وتلقت أكبر برنامج إنقاذ منحه صندوق النقد الدولي على الإطلاق. اليوم، الأرجنتين مدينة لصندوق النقد الدولي بـ 44 مليار دولار وليس لديها وسيلة للسداد.

لم تكن الحكومة قادرة على فرض أنواع برامج التقشف التي يتطلبها صندوق النقد الدولي - ويرجع ذلك جزئياً إلى الاحتجاجات العامة الضخمة في مواجهة التضخم، الذي يبلغ الآن حوالي 114%، وجزئياً بسبب نقص الدعم للإجراءات المتفق عليها من جانب السياسيين المؤثرين.

قال هوغو جودوي، زعيم النقابة الذي نظم احتجاجات عامة كبرى، لرويترز مؤخراً: «يجب أن نغير هذه السياسات الاقتصادية، يجب أن نفصل عن الاعتماد على صندوق النقد الدولي. حوالي 43% من الأرجنتينيين يعيشون تحت خط الفقر و 4.5 مليون، 10% من السكان، يعانون من الجوع.»

إيجاد حلول إنسانية

وشدّد الكاتب على أن صندوق النقد الدولي مؤسسة مالية، ولذا فهو يسعى إلى معالجة كارثة الديون الهائلة الحالية من خلال تشجيع البلدان المقترضة على ترشيد نفقاتها، مع السعي إلى إقناع الدائنين من القطاعين الخاص والرسمي على حد سواء بإعادة هيكلة قروضهم وتقديم تخفيف للديون.

وأضاف أن إقناع الدائنين الصينيين وغيرهم من الدائنين الرسميين بالاتفاق على مساعدة دولة مقترضة أمر بالغ الصعوبة. لكن إشراك المستثمرين من القطاع الخاص في الوقت نفسه كان محبطاً للغاية.

وفي الوقت نفسه، يتصاعد الفقر، ويمر عدد متزايد من الاقتصادات بأوقات عصيبة. لطالما كان التحويل الضخم للأموال من البلدان الأكثر ثراءً في العالم إلى البلدان الفقيرة، ربما 100 مليار دولار أو أكثر، قيد المناقشة في أروقة صندوق النقد الدولي، وقد لوحظ في اجتماعات مجموعة العشرين الأخيرة لوزراء المالية في الهند.

ويمكن ترتيب مثل هذا التحويل للأموال من احتياطات صندوق النقد الدولي، ومن ممتلكات أغنى دول العالم عن طريق ما يسمى بحقوق السحب الخاصة. وهذا من شأنه في الواقع أن يخفف من وطأة اقتصادات دول كثيرة.

تكمّن مشكلة هذا النهج في أنه، في الواقع، سيزيد من مديونية البلدان المقترضة على المدى الطويل ما لم يكن تحويل الأموال مجرد منح - على الأرجح من الصينيين والدول الأكثر ثراءً في العالم.

الحلول المسكنة

ويرى الكاتب أن الجمع بين بعض التحويلات المالية، بالإضافة إلى الاتفاقات لوقف الطلبات على السداد الفوري لخدمة الديون (بالإضافة إلى الزيادات في المعونة الخارجية، بما في ذلك أموال البنك الدولي، لمواجهة تأثير الاقتصادات الفاشلة على الفقراء للغاية بشكل مباشر) قد يساعد في تخفيف الوضع.

ومع ذلك، فإن هذا النهج أشبه بتزويد البلدان بعلاجات مسكنة، وليس أملاً دائماً في مستقبل أكثر إشراقاً. ويتعين على قادة العالم في مجموعة الـ 20 ومجموعة الـ 7 أن يبدأوا النظر إلى أزمة الدول المثقلة بالديون باعتبارها أزمة إنسانية أولاً وقبل كل شيء وألا يعطوا أولوية قصوى للتحديات المالية.

البنك الدولي وقيادة المجتمع المدني

ولفت الكاتب إلى ضرورة أن يكون البنك الدولي في المقدمة، ولا يلعب دور المساعد لصندوق النقد الدولي. ويحتاج البنك الدولي إلى صياغة نهج إنمائي جديد شامل يضع الحد من الفقر المدقع والمساعدة بطرق رئيسة على دعم السياسات البيئية المستدامة على رأس جدول الأعمال. وسيعني هذا مبالغ ضخمة من الإقراض الطويل الأجل الجديد من البنك الدولي، بالإضافة إلى مبالغ كبيرة للغاية من المنح.

ويعتقد الكاتب أن رئيس البنك الجديد، أجاي بانجا، يعترف بذلك، ويقوم بتطوير خطط وبرامج جديدة. وكما أشار مؤخراً: «يجب أن يتبنى البنك الدولي رؤية ومهمة جديدة تستحق تطلعاتنا المشتركة. في رأبي، رؤية البنك الدولي بسيطة: خلق عالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش».

ولكي ينجح، وحسب ما يضيف الكاتب، يجب على الرئيس بانجا أن يجد سبلاً لحشد مبلغ نقدي غير مسوق لدعم البلدان النامية، بما في ذلك الأموال والآليات اللازمة لتخفيض ديونها الخارجية، مع ضمان ألا تتدفق المساعدة فقط إلى الخزائن الشخصية للأنظمة الفاسدة - سواء كانت في باكستان أو سري لانكا أو مصر أو في بلدان أخرى تواجه اليوم صعوبات اقتصادية هائلة.

وقد طال انتظار أن يبدأ البنك الدولي في تقديم الدعم القوي لمنظمات المجتمع المدني والصحفيين الاستقصائيين في البلدان النامية،، ذلك أن البنك الدولي بحاجة إلى تلك المنظمات لتكون بمثابة عيون على الأرض تضمن وضع سياسات سليمة بشفافية ومساءلة ونزاهة. ويجب إخبار الحكومات أن هذا شرط أدنى للدعم الهائل من البنك الدولي في هذا الوقت.

ويختم الكاتب تقريره بالقول إن المطلوب الآن هو اتباع نهج إنساني جديد إزاء محنة الديون يضع النمو الاقتصادي المستدام والشفافية في المقدمة. ويجب أن تنتهي الحقبة التي كان يُنظر فيها إلى برامج التشفير التابعة لصندوق النقد الدولي على أنها الحل، وحيث يجري التفاوض على شروط قروض صندوق النقد الدولي خلف أبواب مغلقة بين البيروقراطيين الدوليين وكبار مساعدي أنظمة الحكام الفاسدين.